

إلغاء حبس المدين وأثره على ضمانات تحصيل حقوق الدائنين في

القانون الأردني

أعدت من قبل

هبه سليمان محمد القلعاوي

أشرف عليها

الدكتورة هيام الشوابكة

قدمت هذه الرسالة

الى كلية الحقوق كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

آب 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى

"وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا"

الإسراء، الآية: 85.

## التفويض

أنا هبه سليمان محمد القلعاوي أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: <sup>هبه</sup>سليمان محمد القلعاوي

التوقيع: هبه سليمان محمد القلعاوي

التاريخ: // 27. 8. 20 20

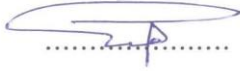
قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير المقدمة من الطالبة هبة سليمان محمد القعاوي والموسومة بـ

(إلغاء حبس المدين وأثره على ضمانات تحصيل حقوق الدائنين)

وأجيزت بتاريخ 2020/8/27

التوقيع



(مشرقا ورئيسا)

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة هيام الشوايكة

أستاذة القانون المدني المساعد

(عضوا داخليا)

الدكتور محمد العماوي

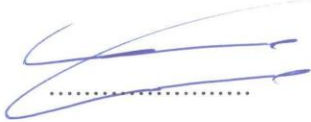
أستاذ القانون المدني المساعد

(عضوا خارجيا )

الدكتور محمد الزواهرة

أستاذ القانون المدني المشارك

جامعة الزرقاء الأهلية



## الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير الخاص إلى مشرفتي الفاضلة د. هيام الشوابكة التي بعثت في نفسي روح الحماس والدافعية، وعلى ما قدمته لي من النصح والإرشاد .  
إلى كل المدرسين الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم...  
إلى كليتي العظيمة كلية الحقوق ..  
وكل الشكر إلى من كان لي عوناً في إتمام هذا العمل ..

الباحثة

## الإهداء

وجد الانسان على وجه الأرض ولم يعيش وحيدا بمعزل عن البشر

في جميع مراحل حياتنا، يوجد أشخاص يستحقون منا الوقوف

شكرا و عرفانا .....

إلى كبير المقام... أبي العطوف .... قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة ...

إلى عزيمة الحنان ....أمي الحبيبة ... منبت الحب والتضحية.... ورمز التفاني والعطاء ...

الى أخوتي .... سندي وعضدي في الحياة ...

الى أولادي ( كريم و محمد ) فلذات أكبادي .... وقلبي النابض ...

إلى خالي وأبي الثاني عظيم القلب ... الدكتور ياسر تركي ...

الى جميع اساتذتي في جامعة الاسراء ... دمتم رمزا للعطاء ...

الى كل من وقف بجانبني.... وتمنى لي النجاح والتوفيق ..

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية
ج	تفويض
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الشكر والتقدير
و	الإهداء
ح	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
1	الإطار العام للدراسة
1	مقدمة
7	مشكلة الدراسة
7	أهمية الدراسة
8	أهداف الدراسة
8	منهجية الدراسة
9	الدراسات السابقة
13	<b>الفصل الأول</b> <b>ماهية حبس المدين</b>
14	<b>المبحث الأول: تعريف حبس المدين</b>
14	<b>المطلب الأول: تعريف الحبس التنفيذي والحبس الجزائي والتميز بينهما</b>
15	<b>الفرع الأول: الحبس التنفيذي</b>
17	<b>الفرع الثاني: الحبس الجزائي</b>
18	<b>المطلب الثاني: الفرق بين الحبس الجزائي والحبس التنفيذي</b>
19	<b>المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لحبس المدين</b>
21	<b>المطلب الرابع: مبررات حبس المدين</b>

23	المبحث الثاني : حبس المدين بين الشريعة الإسلامية والقانون
24	المطلب الأول: حبس المدين من منظور إسلامي
27	المطلب الثاني: موقف القانون الأردني من حبس المدين
31	المطلب الثالث: حبس المدين في الاتفاقيات الدولية
34	المبحث الثالث: حالات حبس المدين والإعفاء منه بحكم القانون
34	المطلب الأول: حالات حبس المدين
36	المطلب الثاني: إجراءات الحبس التنفيذي
36	الفرع الأول: طلب الحبس
37	الفرع الثاني: قرار رئيس التنفيذ بالحبس وكيفية تنفيذه
39	الفرع الثالث: المعارضة على قرار رئيس التنفيذ بالحبس
40	المطلب الثالث: الحالات التي لا يجوز فيها حبس المدين
41	المطلب الرابع: انقضاء الحبس
41	الفرع الأول : الوفاء بالالتزام
41	الفرع الثاني: إذا رضي الدائن إخلاء سبيل المحكوم عليه
42	الفرع الثالث: التصريح عن أموال المدين
43	المطلب الخامس : حالات حبس المدين التي يتطلب القانون إثبات قدرته على الوفاء
45	المطلب السادس : حالات الإعفاء من الحبس
46	الفرع الأول : الإعفاء المطلق والمؤقت
49	الفرع الثاني: من لا يكون مسئول مباشرة عن الدين (الورثة والولي و الوصي)
51	الفرع الثالث: المدين غير المميز والمعتوه والمجنون
51	الفرع الرابع: عدم جواز حبس موظفي الحكومة
54	الفصل الثاني: ضمانات حقوق الدائنين عند تطبيق قانون إلغاء الحبس
54	المبحث الأول : وسائل حماية الضمانات العامة وأثارها
55	المطلب الأول: دعوى عدم نفاذ التصرف ( منع التصرف ) الدعوى البوليصية
56	الفرع الأول: المفهوم القانوني لدعوى عدم التصرف في حق الدائن
59	الفرع الثاني: آثار دعوى عدم نفاذ التصرفات بالنسبة إلى الدائن
60	الفرع الرابع : شروط إقامة دعوى عدم التصرف
61	المطلب الثاني : الدعوى غير المباشرة
62	الفرع الأول: المفهوم القانوني للدعوى غير مباشرة



63	الفرع الثاني: شروط إقامة الدعوى غير المباشرة
64	الفرع الثالث: الشروط التي ترجع إلى المدين
66	الفرع الرابع : شروط الدعوى غير المباشرة
68	الفرع الخامس: آثار الدعوى الغير مباشرة
70	المطلب الثالث : الدعوى المباشرة
71	الفرع الأول: مفهوم الدعوى المباشرة
71	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للدعوى المباشرة
73	الفرع الثالث: الشروط الواجب توافرها لإقامة الدعوى المباشرة
76	الفرع الرابع: صفات الدعوى المباشرة
78	المبحث الثاني: أثر إلغاء حبس المدين
78	المطلب الأول: مبررات إلغاء حبس المدين
80	المطلب الثاني: آثار إلغاء حبس المدين
80	الفرع الأول :أثر إلغاء الحبس على الدائنين الأفراد
81	الفرع الثاني: أثر إلغاء الحبس على المؤسسات المصرفية
82	الفرع الثالث: أثر إلغاء الحبس على الاقتصاد الوطني
83	المطلب الثالث: البدائل لإلغاء حبس المدين
86	الخاتمة
87	أولا : النتائج
89	ثانيا: التوصيات
91	المراجع
98	الملخص باللغة الإنجليزية

## المخلص

إلغاء حبس المدين وأثره على ضمانات تحصيل حقوق الدائنين في القانون الأردني

أعدت من قبل

هبه سليمان محمد القلعاوي

أشرف عليها

الدكتورة هيام الشوابكة

جاءت هذه الدراسة للحديث عن أثر إلغاء حبس المدين على ضمانات تحصيل حقوق

الدائنين.

استندت مشكلة الدراسة على عدد من الإشكاليات التي تواجه الدائنين سواء الأشخاص

الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين في حال تطبيق إلغاء عقوبة الحبس بمواجهة المدين واتبعت

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وقد قسمت الرسالة إلى فصلين تناول الفصل الأول الحديث عن ماهية حبس

المدين والفصل الثاني الذي تناول ضمانات حقوق الدائنين عند تطبيق قانون إلغاء الحبس.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها:

1. أن موقف القانون الأردني صريحا حول قضية حبس المدين حيث تنص مواده القانونية

على أنه يمكن للدائن أن يقدم على حبس مدينه ما لم يسدد الدين أو يسير في إجراءات

التسوية، ولحبس المدين شروط يجب توافرها، وضعها كل مشرع بما يتلائم مع ظروفه

الاجتماعية والدينية والسياسية التي لها صلة وتأثير على الواقع القانوني.

2. إن الحبس ينقضي بانقضاء الالتزام، كالوفاء أة برضاء الدائن بأخلاء سبيل مدينه أو

بكشف المدين عن أموال تكفي لوفاء الدين، كما وأنه للحبس مدد لا يمكن بأي حال من

الأحوال أن تتجاوز مدة التسعون يوما في السنة الواحدة لذات الدين.

3. وجود عدة طرق حول تحقيق الضمانات العامة للحقوق، على الرغم من وجود عدة مخاطر

ما لم تنفذ إلغاء عقوبة الحبس للمدين، إلا في حال وجود البدائل القانونية التي تتيح

للدائنين الفرص في تحصيل حقوقهم.

وقد أوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات حول موضوع إلغاء حبس المدين.

**الكلمات المفتاحية:** حبس المدين، الضمانات، حقوق الدائنين.